الفصل الثاني

المضمون الاجتماعي للسياسة

قبل أن نتناول بالدراسة المشاكل التي تمثل صميم السياسة علينا أن ندخل في اعتبارنا أمرين هما: السياسة كموضوع وكهدف، ولا نرمي بذلك إلى ما ذكره بعض الكتاب من أن موضوع السياسة وهدفها هما القوة أو القوانين أو الدولة أو السيادة، أو اتخاذ القرارات وإنما نقصد بهما الإنسان نفسه ثم سلوكه كمخلوق اجتماعي، والمقصود بكلمة الإنسان هنا هو البشر كوحدة واحدة، بكل أفعالهم وأمانيهم وانحرافاتهم، دون أن ينصب ذلك على جزء معين من الإنسان أو ناحية واحدة من طبيعته، كالرغبة التي تساوره في القوة مثلا وليس هناك ما يسمى بالإنسان السياسي، أو بالإنسان الاقتصادي أو مثل هذه الخيالات، إنما هناك فقط الإنسان المجرد بجميع صفاته الاجتماعية التي يمكن أن تكسبه مدلوله السياسي.

إن دراسة الإنسان كمخلوق اجتماعي تعني دراسة علاقاته بغيره من الناس، إذ أن مجموع هذه العلاقات هي التي نطلق عليها اسم المجتمع، ولما كانت السياسة ناحية من نواحي نشاط الإنسان الاجتماعي كان طبيعيا أن ندرس النظام السياسي من ناحيته الاجتماعية، ولذلك فإن تفهم السياسة يقتضى أن تكون لدينا فكرة عامة عن المجتمع، مع تتبع أساس تطوره السياسي ونشوئه.

وسوف نتناول في هذا الفصل مبادئ معينة من التصرف الاجتماعي والتنظيمات التي تنشأ من هذه المبادئ، وبعض النظريات التي تتطلب تفسيرًا، والقليل من التأمل يجعلنا ندرك سريعًا إلى أي مدى ترتبط اتجاهاتنا بسائر نواحي حياتنا الاجتماعية وان من المستحيل فصل هذه عن تلك مهما حاولنا في هذا السبيل؟

وما النظرة السطحية التي يتناول بها الناس المشاكل السياسية أو الحكم، أو آرائهم في تصرفات حكوماتهم، إلا نتيجة لذلك المزيج الاجتماعي ذي الأوجه الكثيرة، الذي يبدو في وقت من الأوقات أن الأهمية تتركز على واحد معين من هذه الأوجه، فكل فرد في هذا المجتمع متأثر بوظيفته وبالوسيلة التي يتعيش منها، وبالمقابل المادي الذي يحصل عليه، ولا يمكن أن نتوقع من كل من المدرس، والمزارع، والعامل، ورجل الأعمال، والموظف أن تكون لهم جميعًا نفس النظرة للسائل الاقتصادية، فهؤلاء يعيشون وينتجون بطرق مختلفة، ويقومون بخدمات مختلفة، ثم يستجيبون لدوافع اجتماعية مختلفة و ينالون جزاءً مختلفًا.

ومن هنا يمكن فهم تعدد أنواع النظم الاقتصادية في كل مجتمع ففي الدانمرك مثلا تنعكس هذه النظم في تعدد الأحزاب السياسية، إذ أن هناك حزبًا لعمال الصناعات، وحزبا لرجال الأعمال، وحزبًا ثالثًا للمزارعين الصغار، وحزبا للمزارعين الكبار، وقد تكون العقيدة الدينية أو المنظمة التي تشرف عليها هي الرابطة الرئيسية للتكتل الاجتماعي، وفي مثل هذه الحالة يتكتل البروتستانت مع بعضهم لا لشيء إلا لأنهم بروتستانت، و

يتكتل الكاثوليك كذلك لنفس السبب، وهذا هو ما حدث في دول مثل سويسرا وهولنده وكندا وغيرها.

وهذا الانقسام قد يؤدي إلى انقسام سياسي وعداء في المجتمع الواحد، وعلى ذلك فإن المجتمع متى كان مكونة من عناصر مختلفة، انشغلت السياسة بالعلاقة بين هذه العناصر و بعضها، وقد يتسنى في هذه الأحوال نوع من التعايش، إذا زاد التسامح والمساواة، وإلا فإن ما يحدث هو التفرقة وسيادة عنصر على آخر.

ويمكن ضرب الكثير من الأمثلة على أن السياسة تهتم في المقام الأول بمبادئ النظام الاجتماعي و تشاركه خصائصه، وهذه المثل نفسها فيها التفسير لقيام حزب الأحرار وآخر للمحافظين، كما أن فيها التفسير الأسباب التي تحدد الناخبين للتصويت له ذا المرشح أو ذاك، والأسباب التي تقرر بموجبها سياسة خارجية للدولة تتسم بالشدة أو باللين؟

إن تحليل السياسة يجب أن يبدأ حيث يبدأ المجتمع، وما المجتمع إلا نظام يقوم على تكتلات وتجمعات، هي التربة الحقيقية التي تنمو فيها السياسة، وقد تتطور هذه المجتمعات و تقترب من التطلع إلى إقامة نظام عالمي، بيد أن هذا لا يحدث إلا استثناء وفي حالات قليلة.. كما أن هناك اتجاها آخر يدعو إلى الفردية أو الانعزالية، وهو ما رمز إليه في قصة "روبنصون كروزو" وإن كان هذا الاتجاه لا يلقى التأييد أو الإقبال.

وقد شرح الفيلسوف البريطاني "توماس هويز" هذا الاتجاه عندما كتب في القرن السابع عشر يصف الحرب الأهلية بين الملكيين والبرلمانيين

ووصف فيها كتب الإنسان كأنه في صورة مما كان سائدا في المراحل التي سبقت المجتمع.. ويقول "هوبز" أن الرجل يكون في مثل هذه الظروف مدفوعا بشعور طبيعي بجعل الحاسة السيطرة عليه هي الخوف، محافظة على نفسه وكيانه من العدوان، وقد كان هذا الخوف هو الذي جعل الثقة تنعدم بين الناس وبعضهم، مما ساهم القدرة على الاتحاد والتجمع، فراحوا يلتمسون الأمان في العزلة أو بالمبادرة إلى الإيذاء، وهو يلخص هذه الحالة بقوله "لقد كانت حربًا يشنها الجميع ضد الجميع".

وهذه الحالة متى قامت، توقف معها بطبيعة الحال كل تقدم في مجالات الصناعة، أو الثقافة أو الاقتصاد أو المجتمع، ولا يبقى هناك سوى الخوف والعنف والموت ويسقط الإنسان في العزلة والفقر والألم.

ويقول "هوبز": إن هذه الصورة لم يسبق لها أن سادت في أي مكان من العالم، سوى ما كان يسود الحياة بين هنود أمريكا فيما بين القرنين السابع عشر والثامن عشر، ولو أن هذه الفكرة غير صحيحة تمامًا.. إنما كانت فقط شائعة في ذلك العصر.

وقد برر "هوبز" بهذه الحالة ظاهرة انهيار السلطة خلال تلك الحرب الأهلية، كما يبرر بها انهيار الحكم في الدول المستقلة، ولو انه خلط بين انهيار الدولة وانهيار المجتمع.

ولا شك أن "هوبز" قد ذهب بعيدا مع الخيال، ولكنه بالرغم من ذلك قد أوضح حقيقة هامة، هي أن كل فرد في الأسرة البشرية يحتاج إلى الاتحاد مع غيره من الناس.

لماذا يعيش الإنسان في جماعات؟

هناك سببان في الطبيعة الإنسانية يدفعانا للعيش مع الناس فن الضروري أن يعيش الإنسان في جماعات ليستطيع إشباع رغباته المتعددة وهو أمر لا يتسنى لمن يعيش بمفرده، ولأننا نعيش في هذه الجماعات كان ضروريا أن نسيطر على تصرفات الفرد التي قد يكون لها أثرها الضار على الأفراد الآخرين في الجماعة،

فالمجتمع في الواقع نتيجة التعاون الأفراد في أمور يشتركون في الاهتمام بها كما هو نتيجة للتنافس فيما يهم الفرد، وواضح أن السببين ينبعان من اتجاهين متعارضين، ولها تأثير مختلف على الجماعات التي تنشأ بفعلهما فالمطالب التي نشبعها بالتعاون مع إخواننا من البشر ليست هي فقط الحاجات المادية الضرورية كالطعام و المأوى والملبس، ولكنها تشمل كذلك توسيع نطاق الرغبات التي تمثل الحضارة المتقدمة.

ولا تزال هناك مناطق في العالم لا حديث فيها إلا رفع مستوى الحياة فيها، التي لا تزال صعبة وغير مستقرة لملايين من البشر، أما المجتمعات التي استطاعت أن تقضي على خطر الموت جوعا فقد وجهت عنايتها إلى أهداف أخرى غير الحصول على الطعام، وهذه الأهداف يمكن أن تؤدي إلى نوع أفضل من الحياة وأكثر يسرًا.

والمجتمع بتطوره من الاهتمام بالضروريات إلى التطلع إلى آفاق ارفع من هذه الرغبات، إنما يتعرض لتغيير جوهري من الناحيتين النفسية والمادية وهذا مالا يسمى بتوسيع نطاق الاختبار الذي يمارسه الإنسان، فهو في

هذه الحالة يحتاج إلى طعام، ولكنه لا يقصر هذه الحاجة على الطعام كائنًا ما كان إنما يختار بين الأنواع المختلفة فيه.

والرغبة في مفهومها الواسع تشمل تحديد المرغوب فيه والوسيلة التي يمكن بها الحصول عليه، ثم ترتيب المرغوب فيه وفقا لأهميته، البناء الذي كان يطلب في الماضي لمجرد توفير الحماية من الأمطار والرياح قد تطور فيما بعد إلى منزل ذي شكل هندسي بديع والأمر كذلك بالنسبة للملابس وغيرها من الرغبات.

إن الاهتمام بالوجود المجرد وقف على مستوى معين من التفكير لا يرقى إلى ما يسمى بالمستوى؛ لأن هذا يتناول الاختيار والمقارنة والتقييم، وتحديد ذلك يمكن أن يلمسه جيل وجد نفسه فجأة في خضم حرب كبرى شاملة، ووجد أن اهتماماته قد تحولت فجأة من المحافظة على مستوى معين من المعيشة إلى مجرد رغبة في الحياة نفسها، ذلك أن الإنسان كلما ارتفع إلى مستوى عال من الحياة، كلما ازدادت رغباته واتسع نطاقها، وتاق إلى حياة أكثر يسرًا ورفاهية، ولو لم يوجد الإنسان في جماعات لما أمكنه أن يصبح متحضرًا، وان يظل كذلك لأن التعاون هو منبع الحضارة.

السيطرة على الأفعال التي تضر بالآخرين

لكن التعاون لإشباع رغباتنا ليس هو السبب الوحيد الذي يجعل الإنسان يعيش في جماعات، فهناك سبب آخر يتمثل في حقيقة بسيطة هي أن الناس يتصرفون بطرق مختلفة تتمخض عنها نتائج تؤثر على الآخرين.

وعند حدوث أي فعل يصبح من غير الممكن السيطرة عليه، وهذا يشبه تماما الحجر الذي ينطلق بعد أن يقذفه من يرمي به، و نتائج ذلك الفعل المباشر وغير المباشر، والقريبة والبعيدة تشبه الموجات على سطح الماء الراكد، وتصرف أي فرد في المجتمع يخلق آثارًا مختلفة بين الأفراد وهو على ذلك يعتبر عاملًا اجتماعيًا، وأي فرد يتأثر بتصرف الآخرين يهتم بالسلوك الذي يؤثر عليه.

وأثر تصرف أي فرد قد يكون مقيدًا أو ضارًا بالآخرين، وهذا المعني هو الذي حدا بآدم سميث واضع نظرية "الحرية الاقتصادية " إلى القول بأن الإنسان "في سعيه لصالحه الذاتية، إنما يعمل دون قصد منه لمصلحة المجتمع كما لو كانت تقوده يد خفية".

بيد أن "آدم سميث" قد عجز عن إيضاح الترابط بين العملين كما عجز عن تحديد صاحب تلك اليد الخفية التي تقود الناس دون علمهم.

وعلى أي حال فإن النتائج التي تكون مفيدة بصفة عامة تخلق مشاكل هامة، إذ أن من النادر أن يعترض احد على الآخرين لأنهم يفعلون لصالحه بل الذي يحدث هو العكس.

ومن يصيبه ضرر من تصرف الآخرين يطلب الحماية من هذا الضرر فيجد هذه الحماية في التنظيم الذي تقيمه الجماعة للتصرف على ذلك النوع من التصرف والسلوك حتى لا يقاسي منه أحد، وعلى ذلك فإن الرغبة في الحماية الذاتية تؤدي بالمجتمع إلى ضبط سلوك الجماعة.

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد فالعلاقات الاجتماعية لا توجد فقط حيث يتصرف بعض الأفراد فيه فيتأثر من هذه التصرفات بعض آخر، وإنما توجد هذه العلاقات كذلك بتبادل التصرفات بين الناس فبينما هم يسعون كل منهم منفردًا عن الآخر إلى تحقيق أغراضهم المختلفة إذ بهم يتعرضون لبعضهم البعض، ويصطدمون فيما بينهم، فالكثير منهم يرغبون أو يعملون لامتلاك نفس الشيء الذي يرغب فيه الآخرون ويعملون من أجله فيقع التنافس والتسابق، ويود كل منهم لو حصل على ما يريد دون الآخرين.

ولما كان من المستحيل أن يحصل الجميع على الإشباع المتساوي فإنه نتيجة لذلك تقوم احتمالات ثلاث، الأول: أن يترك المتنافسون لشأنهم وليحدث ما يحدث، والاحتمال الثاني: أن ينتظم الناس في جماعات، ويضعون الوسائل المقبولة لحل الخلافات التي تنشأ بينهم بطريقة عادلة،، والاحتمال الثالث: أن ترفض الجماعة التدخل بين المتنافسين، ولكنها تكتفي بوضع القواعد التي تتم بها المنافسة.

أما الاحتمال الأول فهو الذي قصده "هوبز" عندما قال "إنها حرب يشنها الجميع ضد الجميع" ونتائج هذا الاحتمال مدمرة للمتنافسين جميعا أما الاحتمالين الثاني والثالث فقد أقرا استخدام سلطة الجماعة للقضاء على أسباب الفوضى والتخفيف من خطرها:

التعاون إلى جانب التسابق والمنافسة

ويعيش الإنسان في جماعات تقوم لتحقيق أحمد السببين التاليين أو

لكليهما: إشباع الرغبات بالسلوك المنظم وتوفير الحماية من الآثار الضارة السلوك الآخرين، وهكذا نجد أن الأسباب الرئيسية التي تنظم الجماعات هي التعاون للوصول إلى الأهداف المشتركة، والتنافس في سبيل الوصول إلى الأهداف الخاصة.

فالأفراد يجب أن يتعاونوا، وعليهم كذلك أن يتنافسوا، وقد يبدو هذا القول متضاربًا، إذ أن التعاون يوجد بين الأفراد، في حين أن، المنافسة تفرق بينهم، ولكن ذلك قد يساعد على تفسير تكوين الجماعات وهو التكوين الذي لا يقوم إلا إذا كان هناك توازن بين التعاون والتنافس، دون أن يطغى أحدهما على الآخر، والتنافس يقضي على الاحتكار، والاحتكار يهدم جميع الأسباب التي تجمع بين الأفراد – وتشدهم إلى بعضهم.

ومع أن التعاون قد يبدو مختلفا تماما عن التنافس، إلا أنهما يشتركان معا في ملامح كثيرة، فكلاهما يسعى لتحقيق غاية واحدة هي الحث على العمل، ولو أن الوسائل التي يستخدمانها تختلف حيث أن التنافس يعتمد على الصراع، و التعاون يقوم على الوفاق والانسجام، ولكي يعمل الناس، يجب أن يكونوا منظمين، ولكي ينتظموا يجب أن يلتزموا بالقوانين والنظام والقانون يحضان على نوع معين من السلوك، ويدفعان الناس إلى العمل بتكافل متبادل.

ومع ذلك فإن المغالاة في التنظيم قد تؤدي إلى الهدم الذاتي خاصة وإذا كان الدافع إلى هذه المغالاة شهوة إصدار الأوامر ووضع القوانين.